مجلس المستشارين
مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية

الرباط في : 27/04/2017
رقم السؤال : 486

إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية المحترمة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول وضعية المتصرفين المتعاقدين بمؤسسة التعاون الوطني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام،
وبعد،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم إحالة السؤال الكتابي التالي على السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية حول موضوع: وضعية المتصرفين المتعاقدين بمؤسسة التعاون الوطني.

وتقبلوا السيد الرئيس، فائق التقدير والاحترام

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية المحترمة

كما في علمكن، فإن مجموعة من المتصرفين المتعاقدين بمؤسسة التعاون الوطني وعددهم عشرون والذين قضوا أزيد من خمس سنوات من العمل بالمؤسسة المذكورة، تم توقيف أجورهم منذ شهر دجنبر 2016 بطريقة تعسفية، وأصبحوا مهددين بالطرد والتشريد جراء سوء تدبير وضعياتهم الإدارية.

السيدة الوزيرة المحترمة، يجدر تذكيركن، أنه منذ اجتماع اللجنة الوزارية المنعقد بتاريخ 25 يناير 2011، وسلسلة الاجتماعات التي تلته بحضور ممثلين عن حاملي الإجازة المهنية الذين يطالبون بإدماجهم والتي خلصت إلى توظيف هذه الفئة عبر مسطرة التعاقد في أفق الإدماج عند توفر المناصب المالية، ولم يكن واردا الاستغناء عن خدماتهم في يوم من الأيام، فما الذي وقع؟

السيدة الوزيرة المحترمة ، الذي وقع أنه تم التلاعب في العقود التي وقعها المعنيون بالأمر وذلك بتغيير صيغتها بدون علم المعنيين بالأمر من عقود غير محددة المدة إلى عقود محددة المدة، وهو ما يتنافى وطبيعة المهام التي يقومون بها بالمؤسسة كمتصرفين يزاولون اختصاصات مرتبطة بالمجال الاجتماعي وحاصلين على الشهادات المطلوبة لذلك والتي تكتسي طابع الديمومة، بالإضافة إلى حاجة مؤسسة التعاون الوطني المستمرة لهذا النوع من الكفاءات، علما بأن الإدارة لجأت إلى توظيف مجموعة من الأطر لمزاولة نفس المهام.

صاحب السؤال

رجاء كساب,عبد الحق حيسان,ثريا الحرش

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن توقيف أجور المعنيين بالأمر وتعريضهم للطرد و التشرد، يعد خرقا سافرا، ونقضا للاتفاق مع المعنيين بالأمر ويمس باستقرارهم المهني والاجتماعي ، لذلك نطلب منكن التعجيل بتسوية هذه الوضعية بإدماج المعنيين بالأمر، وذلك على غرار ما تم اتخاذه في شأن حالات مشابهة بوزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبقطاع التكوين المهني وقطاع التعاون الوطني (حالة المكفوفين).

وتقبلن السيدة الوزيرة المحترمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إمضـــاء

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

صاحب السؤال

رجاء كساب,عبد الحق حيسان,ثريا الحرش